الخدمات البنكية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر – دراسة تحليلية

Electronic banking services as a mechanism for promoting financial inclusion in Algeria - Analytical study

وليد عابي[1] ، صالح سراي[2] / Walid Abi [1] , Salah Serrai [2]

[1]المركز الجامعي بريكة، walid.abi@cu-barika.dz

[2]جامعة المسيلة، salah.serrai@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 12 /2025/05 تاريخ القبول: 27 /2025/06 تاريخ النشر: 30 /2025/06

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الخدمات البنكية الالكترونية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر وذلك بمحاولة الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الخدمات البنكية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟ من خلال الاستناد إلى قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي، وقاعدة بيانات مسح الوصول إلى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي وتقارير بنك الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تحسن وإقبال نسبي على الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر، خاصة بعد انتشار استخدام البطاقة البنكية، وتوسيع استخدام أجهزة الصراف الآلي على مستوى البنوك ومكاتب البريد، وعلى الرغم من ذلك فان الأمر لا يزال يتطلب مزيدا من الاهتمام بالخدمات البنكية الالكترونية وتوعية مستخدميها لتعزيز الشمول المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الخدمات البنكية الإلكترونية، الصيرفة الالكترونية.

تصنيف JEL: F33, G24, N17

Abstract:

The study aimed to identify the reality of electronic banking services and their contribution to enhancing financial inclusion in Algeria. This study attempted to answer the following question: To what extent do electronic banking services contribute to enhancing financial inclusion in Algeria? This study relied on the World Bank's Financial Inclusion Database, the International Monetary Fund's Access to Financial Services Survey database, and Bank of Algeria reports.

The study found that there is an improvement and a relative demand for electronic banking services in Algeria, especially after the spread of the use of the bank card, and the expansion of the use of ATMs at the level of banks and post offices, and despite that, it still requires more attention to electronic banking services and awareness its users to promote financial inclusion.

Keywords: financial inclusion, electronic banking services, electronic banking.

Jel Classification Codes::F33, G24, N17

Résumé:

L'étude visait à identifier la réalité des services bancaires électroniques et leur contribution à l'amélioration de l'inclusion financière en Algérie. Elle a tenté de répondre à la question suivante : dans quelle mesure les services bancaires électroniques contribuent-ils à l'amélioration de l'inclusion financière en Algérie ? Cette étude s'est appuyée sur la base de données sur l'inclusion financière de la Banque mondiale, la base de données de l'enquête sur l'accès aux services financiers du Fonds monétaire international et les rapports de la Banque d'Algérie.

L'étude conclut qu'il y a une amélioration relative et une demande de services bancaires électroniques en Algérie, notamment après la généralisation de l'utilisation des cartes bancaires et l'expansion de l'utilisation des distributeurs automatiques de billets dans les banques et les bureaux de poste. Toutefois, une attention accrue est encore nécessaire pour développer les services bancaires électroniques et éduquer les utilisateurs afin d'améliorer l'inclusion financière.

Mots clés : inclusion financière, **services** bancaires électroniques, banque électronique.

Classification JEL : F33, G24, N17

المرسل: وليد عابي، الإيميل:**walid.abi@cu-barika.dz**

1.مقدمة:

يعتبر الشمول المالي من أكثر المفاهيم شيوعا خلال العقدين الماضيين، حيث برز بشكل جلي مع تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008، وهو ما دعى بالمؤسسات المالية الدولية إلى زيادة الاهتمام بالشمول المالي، ورسم خارطة طريق تتعلق بالاستراتيجيات الدولية التي من شأنها بتعزيز الاستقرار المالي. حيث تم إنشاء ما يعرف بالتحالف الدولي للشمول المالي، وهو يعد أول شبكة دولية لمحاولة الاستفادة من التجارب الدولية في حقل الشمول المالي والذي أصبح من بين البنود المهمة المدرجة على جدول أعمال السياسة الدولية.

إن الأهمية التي منحت للشمول المالي، جعلت منه هدفا استراتيجيا تسعى جل البنوك المركزية لتحقيقه، وذلك من خلال تعميم الخدمات المالية والبنكية على كافة شرائح المجتمع وجعلها أكثر إتاحة واستدامة، وأقل تكلفة. وقد ساعد في ذلك التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وظهور العديد من الخدمات البنكية الالكترونية التي تقدمها العديد من البنوك والمؤسسات المالية.

ويحاول بنك الجزائر كغيره من البنوك المركزية تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي، وهذا من خلال وضع القواعد والتشريعات المنظمة للعمل البنكي، مع التشجيع على دمج التكنولوجيا الحديثة في العمليات المالية واعتماد الخدمات البنكية الالكترونية، وذلك لتعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية لفئة واسعة من الأفراد والمؤسسات.

1.1. **إشكالية الدراسة**: ومن أجل الوقوف على أهمية الخدمات البنكية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، كانت الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الخدمات البنكية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

2.1. الأسئلة الفرعية: تنبثق من إشكالية الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي؟
- ما هو واقع الخدمات البنكية الالكترونية بالجزائر؟
- ما هو واقع مؤشرات الشمول المالي بالجزائر؟

3.1. فرضيات الدراسة: معالجة إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- الشمول المالي هو تسهيل وصول المنتجات والخدمات المالية لكافة فئات المجتمع.
- تقدم البنوك الجزائرية خدمات بنكية الكترونية تساهم بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي.
- لا يزال الشمول المالي دون المستوى المطلوب في الجزائر.

4.1. أهمية الدراسة: تظهر من خلال الاهتمام المتزايد بالشمول المالي، لما له من دور كبيرة في الحياة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي، وكذلك دور الخدمات البنكية الالكترونية في تعزيز وإرساء الشمول المالي. **كما** تكمن أهداف الدراسة في الآتي:

5.1. أهداف الدراسة: تتجلى أهداف الدراسة في تحقيق ما يلي:

- التعرف على واقع مؤشرات الشمول المالي بالجزائر.
- التعرف على مساهمة الخدمات البنكية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- تبيان متطلبات تعزيز الشمول المالي بالجزائر.

2. ماهية الخدمات البنكية الالكترونية

1.2. مفهوم الخدمات البنكية الالكترونية:

من بين المفاهيم التي تناولت تعريف الخدمات البنكية الالكترونية نذكر: "إجراء العمليات البنكية بطرق الكترونية، أي أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا الآلات الحديثة للقيام بالأعمال البنكية الحديثة وحتى التقليدية، وفي مثل هذا النوع لن يكون العميل بحاجة للتنقل إلى البنك، إذا يمكنه القيام بالأعمال التي يريدها من بنكه من أي مكان وفي أي زمان".(الحداد و آخرون، 2012، صفحة 77)

كما تعرف أيضا بأنها: "قيام البنوك بتقديم الخدمات البنكية المبتكرة والنمطية من خلال مختلف وسائل الاتصال الالكترونية المتوفرة، وتقوم البنوك بتقديم خدماتها لتعزيز حصتها السوقية أو خفض تكاليفها أو كوسيلة لتوسيع النشاط داخل وخارج البلد". (بشراير عمران، 2016، صفحة 171)

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن الخدمات البنكية الالكترونية هو إجراء العمليات البنكية من خلال وسائط الكترونية دون اللجوء إلى مقر البنك.

وتتميز الخدمات البنكية الالكترونية بمجموعة من الخصائص و تتمثل هذه الخصائص في:(عمر بن موسى، 2020، صفحة 447)

- ✓ تقديم خدمات بنكية كاملة وجديدة؛
- ✓ تتميز البنوك الالكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة و واسعة من العملاء؛
- ✓ عدم التقيد بمكان أو زمان معين؛
- ✓ تشفير المعلومات عند استخدام الرقم السري؛
- ✓ تقديم خدمات الكترونية بحتة على مدار 24 ساعة، طيلة أيام الأسبوع؛
- ✓ عدم إمكانية تحديد الهوية بين أفراد العملية؛
- ✓ غياب الوثائق الورقية للمعاملات؛
- ✓ نظام قائم معمول به في معظم الدول المتقدمة والمتطورة تكنولوجيا.

2.2. أهمية الخدمات البنكية الالكترونية: يمكن أيجاز أهمية الخدمات البنكية الالكترونية في الآتي:

- ✓ تخفيض تكاليف إجراء معاملات العملاء والتي يتحملها البنك؛
- ✓ تعزيز ثقة وارتباط العملاء بالبنك؛
- ✓ اتاحت إمكانية الوصول إلى أكبر شريحة من العملاء؛
- ✓ مواجهة المؤسسات البنكية الأخرى وزيادة قدرة البنك التنافسية وحصته السوقية.

3.2. أنواع الخدمات البنكية الالكترونية : هناك العديد من الخدمات البنكية التي يمكن أن تقدم من خلال القنوات الالكترونية، وتأخذ عدة أشكال، ومن بين أنواع هذه الخدمات ما يلي: (ديدوش هاجرة، 2022، الصفحات 26,25)

- ✓ **مراجعة الحسابات:** إذ يمكن للعميل أن يقوم في أي وقت من مراجعة حسابه البنكي، ومراجعة آخر التعاملات التي تمت، كما يمكنه كذلك من فتح حساب لدى البنك من خلال استخدام بطاقة الائتمان.
- ✓ **دفع الفواتير:** يمكن للعميل أن يقوم بدفع فواتيره الخاصة من خلال موقع الانترنت للبنك، وذلك مقابل رسوم خدمة معينة، حيث نجد أن بعض البنوك تقدم هذه الخدمات مجانا والآخر بمقابل رمزي.

- ✓ **فتح حساب جاري بفوائد:** وذلك بفتح حساب جاري بفوائد من أجل جذب العملاء والتشجيع على استخدام الانترنت، كما أن بعض البنوك تضع آلة حاسبة للقيام بالعمليات الحسابية فورا.
- ✓ **تحويل المدخلات**: وذلك من خلال تحويل أموال العميل من حساب إلى حساب آخر، وهو ما تقوم به بعض البنوك في حالة طلب العميل لها، والبعض الآخر يأخذ بعض الوقت.
- ✓ **الحصول على بطاقات الائتمان:** حيث يتمكن العميل منطلبها عن طريق الانترنت، والحصول عليها وهو في المنزل، وذلك من خلال المقارنة بين مختلف البنوك فيما يتعلق بالرسوم والفوائد، وأحد أفضل الميزات الموجودة هو الحصول على بطاقة ائتمان جديدة فور انتهاء صلاحية البطاقة القديمة مباشرة.
- ✓ **الحصول على القروض:** يمكن موقع البنك على الانترنت للعميل الحصول على القروض فورا، بالإضافة إلى ذلك يسمح للعميل بمقارنة أسعار الفائدة للبنوك الأخرى.
- ✓ **الحماية والخصوصية:** لا تعتبر هذه الخدمة خاصة ولكن تهتم البنوك بها بشكل كبير، حتى يشعر العميل بدرجة عالية من الحماية للعمليات التي تقوم بها البنوك، حيث أن هذا هو الفرق بين بنك و آخر.

4.2. متطلبات نجاح الخدمات البنكية الالكترونية: (عمر بن موسى، 2020، الصفحات 450,449)

- ✓ **البنية التحتية التقنية:** تزاول البنوك نشاطها في بيئة أعمال الكترونية والتجارة الالكترونية، وأن تواكب العمل في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتجددة والمتسارعة، كلك توفير اطر قانونية واضحة.
- ✓ **الكفاءة الأدائية المتفقة مع عنصر التقنية:** هي الكفاءة التي تقوم على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي، حيث أنه من المهم أن تمتد كفاءة الأداء إلى جل الوظائف التقنية والتسويقية، المالية، القانونية، ذات الصلة بالعمل البنكي الالكتروني.
- ✓ **التطوير، الاستمرارية والتفاعلية مع المستجدات:** يتفق العمل البنكي الالكتروني مع (التطور والتنويع والاستمرارية)، باعتبارها عنصر فارق بن البنوك التقليدية من جهة والبنوك الالكترونية من جهة أخرى.
- ✓ **التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات:** وهذا من خلال تجديد الوسائل والبرامج لمواكبة تطورها العالمي وتطلعات العملاء التي تفرض على البنوك الالكترونية توفيرها من حيث النوعية والوقت التكنولوجي.
- ✓ **الرقابة التقييمية الحيادية:** تقيم البنوك الالكترونية عملها البنكي الالكتروني، وهذا من خلال الاستعانة بخبرات وجهات مشهورة في تخصصات عديدة من أجل الاستفادة من توجيهات هذه الخبرات.

3. الإطار المفاهيمي للشمول المالي:

1.3. مفهوم وأهمية الشمول المالي:

تعرف كل من **الشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** الشمول المالي بأنه:" تلك العملية التي تعزز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية، والتي تخضع للرقابة بالوقت والسعر المناسبين، وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات من قبل مختلف شرائح المجتمع، وذلك من خلال محاولة تطبيق مناهج مبتكرة، والتي تضم التعليم والتثقيف المالي بغرض تعزيز الرفاهية المالية والاندماج المجتمعي " (عزاوي اسامة، 2020، صفحة 108)

وتعرف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (**CGAP**) الشمول المالي بأنه: "وصول الأسر والمنظمات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، مع وجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية واستدامة في بيئة محكمة التنظيم". (عيشوبة، 2018، صفحة 48)

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول أن الشمول المالي هو ضمان وصول المنتجات والخدمات المالية لأكبر شريحة من أفراد المجتمع بتكلفة معقولة ووقت مناسب، وأسلوب عادل و شفاف.

تتمثل **أهمية الشمول المالي** فيما يلي (قاسمي و مزيان ، 2022، الصفحات 325 - 326):

- ✓ يساعد الشمول المالي في دعم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر التواصل الفعال بين العملاء والبنوك في علاقة تتسم بالتوازن لتعطي ثمارا لكل الأطراف؛
- ✓ يعزز الشمول المالي من المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية، وما ينجم عنه من تنويع الخدمات المقدمة من حيث الجودة العالية والتكلفة المنخفضة، وذلك لجذب أكبر عدد من العملاء؛
- ✓ يعزز الشمول المالي توظيف العمالة وتخفيض معدلات البطالة من خلال تمويل المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ يحقق منافع من الخدمات المالية الرقمية، كالخدمات عبر الهاتف وبطاقات الدفع وغيرها من التطبيقات التكنولوجيا المالية؛
- ✓ يدعم الشمول المالي الاستقرار المالي والبنكي وهذا ما يكون من خلال توافر الأطر القوية لإدارة المخاطر والرقابة المالية، حيث يعتمد على مبدأ سحب التعاملات من قنوات التمويل الغير رسمية إلى النظام المالي الرسمي مع ضم جميع فئات المجتمع داخل النظام؛
- ✓ الرفع من فاعلية السياسة النقدية، حيث أن الدول التي تشهد مستويات مرتفعة من الشمول المالي للقطاع العائلي والأعمال تمكنهم من تعديل عملياتهم الادخارية والائتمانية، ردا على التغيرات في أسعار الفائدة مما يساهم في تحسين انتقال أثار السياسة النقدية، كما يسمح للسلطة النقدية بالعمل بشكل أفضل على ضمان استقرار الأسعار ودعم الاستقرار البنكي؛
- ✓ تزويد المعلومات عن التعاملات المالية وهو ما يسمح بتقليل عجز الموازنة من خلال زيادة الضريبة في البلدان التي تسجل مرتبة عالية من مؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي زيادة فاعلية السياسة المالية.

2.3. أهداف الشمول المالي: يهدف الشمول المالي إلى:(ياسر عبد طه الشرفا، 2019، صفحة 7)

- ✓ زيادة وصول كافة فئات المجتمع إلى مختلف الخدمات المالية، لتعريفهم بأهمية الخدمات المالية والبنكيةالمقدمة، وكيفية الاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- ✓ تبسيط الوصول إلى مختلف مصادر التمويل الرسمية بغرض تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
- ✓ إعطاء الأولوية لمشاريع العمل الحر و النمو الاقتصادي؛
- ✓ تمكين المؤسسات المصغرة والصغيرة من التوسع و الاستثمار؛
- ✓ تخفيض مستويات الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي؛
- ✓ دعم القطاع البنكي من خلال تنويع أصوله، وجذب البنوك لعملاء جدد، وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة.

3.3. مبادئ الشمول المالي وفقا لمجموعة G20: فيما يلي المبادئ الرئيسية لتحقيق الشمول المالي المعتمدة من طرف مجموعة الـ G20:(بلحرش و مسعد، 2022، الصفحات 142 - 143)

- ✓ **القيادة:** من خلال غرس التزام حكومي واسع النطاق اتجاه الشمول المالي للمساعدة على تخفيض من مستوى الفقر.
- ✓ **التنوع:** تشجيع المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية من خلال تنفيذ السياسات السليمة، والتي تتيح حوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية واستخدام نطاق واسع من الخدمات.
- ✓ **الابتكار:** من خلال تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كآلية لتوسيع نطاق سبل الوصول إلى النظم المالية واستخدامها ويتضمن معالجة نقاط الضعف في البيئة الأساسية.
- ✓ **الحماية:** تشجيع نهج شامل تجاه حماية العملاء، والاعتراف بأدوار الحكومة وجهات تقديم الخدمة.
- ✓ **تمكين العملاء:** من خلال تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية فانه لابد من تطوير قدراتهم وثقافاتهم المالية.
- ✓ **التعاون:** تهيئة بيئة مؤسسية تبرز فيها خطوط المساءلة والتنسيق داخل الحكومة، وتشجيع الشركات والمشاورات المباشرة بين الحكومة والقطاعات المالية.
- ✓ **المعرفة:** وضع سياسات قائمة على أدلة وشواهد وقياس التقدم المحرز من خلال الاستفادة من البيانات المحسنة، ودراسة النهج التراكمي الخاص.
- ✓ **التناسب:** وضع إطار للسياسات الخاصة بمختلف النواحي التنظيمية وهو ما يتناسب مع المخاطر والمنافع المتتالية من هذه الخدمات المبتكرة.
- ✓ **إطار العمل:** يجب أن يستند الإطار العملي على المعايير والممارسات الدولية والظروف المحلية، لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة.

4.3. مؤشرات قياس الشمول المالي:

فيما يلي ذكر لأهم مؤشرات الشمول المالي:(قاسمي و مزيان، 2022، صفحة 601)

- ➢ **مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمة المالية:**
  - ✓ عدد نقاط الوصول لكل 1000 فرد من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة.
  - ✓ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع، ومدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
  - ✓ النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
  - ✓ **مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية:**
  - ✓ نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كتاب وديعة منتظم.
  - ✓ نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كتاب ائتمان منتظم.
  - ✓ تعداد معاملات التجزئة عبر التقنية للفرد.
  - ✓ نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم.
  - ✓ نسبة الأفراد المحتفظين بحساب بنكي خلال السنة.
  - ✓ نسبة الأفراد البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية ودولية.

- ✓ نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- ✓ نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

➢ **مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية:**

- ✓ **القدرة على تحمل التكاليف**: معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بقاء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
- ✓ **الشفافية**: نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.

4. واقع الشمول المالي بالجزائر:

انتهجت السلطات النقدية الجزائرية العديد من الإصلاحات في منظومتها، فكانت بداية الإصلاح الحقيقي في النظام البنكي و المالي الحقيقي بصدور قانون النقد و القرض 90-10، ولكن بالرغم من كل الإصلاحات إلا أن مستوى الشمول المالي في المنظومة البنكية الجزائرية لا يزال منخفض مقارنة بالدول المجاورة.

1.4.مؤشر الوصول للخدمة البنكية: يقيس هذا المؤشر قدرة الأفراد البالغين على الوصول للخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية، انطلاقا من هذا المؤشر سنوضح أهم مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية.

- **ماكينات الصراف الآلي:**

يقيس مدى انتشار واستخدام أجهزة الصراف الآلي في الجزائر من قبل الأشخاص الذين لديهم حساب في مؤسسات مالية.

الجدول رقم 01: عدد أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ).

السنوات	2005	2008	2011	2014	2017	2018	2019	2020	2021
العدد	1.5	4.2	6.10	7.61	9.13	9.54	9.33	9.31	9.30

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي: data.imf.org

الملاحظ من خلال الجدول رقم 01 أن معدل انتشار أجهزة الصراف الآلي ATMs في تزايد ملحوظ خلال سنوات الدراسة بالرغم من أن المعدلات المحققة ضعيفة في الجزائر بسبب ضعف الشمول المالي في القطاع البنكي، وهي تتزايد بشكل تدريجي حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي نحو 6 لكل 100 ألف بالغ في سنة 2011، ليرتفع إلى نحو 9 أجهزة مند سنة 2017. ويعود سبب هذا الارتفاع إلى توسيع استخدام هذه الأجهزة على مستوى البنوك ومكاتب البريد في عديد من النقاط، وقد بلغ عدد هذه الأجهزة سنة 2019 نحو 1621 جهاز.

وعلى الرغم من ذلك يبقى مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر عند مستويات متدنية بالمقارنة مع المؤشرات العالمية والعربية، حيث بلغ العدد عام 2021 في تونس نحو 33.22، وفي الإمارات نحو 51.70، وتركيا 80.87، وفرنسا بنحو 93.54 وبريطانيا 96.28جهاز لكل 100 ألف بالغ.

- **ملكية البطاقة البنكية:** يبين الجدول الموالي تطور ملكية البطاقة البنكية بالجزائر

الجدول رقم 02: ملكية البطاقة البنكية

السنوات	2011	2014	2017	2021
الكل	%14	%22	%20	%23
من 15 – 24 سنة	%8	%15	%9	%12
25سنة فما فوق	%16	%26	%25	%17

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي: data.imf.org

الملاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن هناك تذبذبا في نسبة ملكية بطاقة الائتمان خلال سنوات الدراسة، إذ أنه وفي الوقت الذي تحسنت فيه نسبة ملكية البطاقة البنكية لكل الفئات سنة 2014 مقارنة بسنة 2011 وارتفعت من 14% إلى نحو 22%، فقد عرفت سنة 2017 تراجعا ملحوظا لترتفع سنة 2021 إلى نحو 23%. وهي نسب ضعيفة لا تعكس مستوى الجهود المبذولة خاصة إذا ما تم مقارنتها بدول الجوار أو الدول العربية

2.4. مؤشر استخدام الخدمات المالية: يعبر هذا المؤشر عن مدى استخدام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للخدمات المالية من خلال:

- **ملكية حسابات في مؤسسات مالية رسمية:**

حيث يعد مؤشر الشمول المالي العام، ويقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين فوق 15 سنة الذين أبلغوا عن امتلاكهم حسابات في مؤسسات بنكية أو بريدية.

الجدول رقم03: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية للبالغين(فوق 15سنة).

البيان	الكل				إناث				ذكور			
السنوات	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
النسبة%	33.3	50.5	42.8	44.1	20.4	40.1	29.3	31.2	46.1	60.9	56.3	56.8

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:

https://www.findevgateway.org/ar/country/alshmwl-almaly-fy-aljzayr

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أن نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية في الجزائر عرفت تذبذبا واضحا خلال السنوات الثلاث محل الدراسة وذلك لكلا الجنسين الإناث والذكور وهو ما انعكس على النسبة الكلية أيضا، حيث سجلت ارتفاعا معتبرا من 33.3 % سنة 2011 إلى 50.5 % سنة 2014، قبل أن يتراجع في سنة 2017 إلى نحو 42.8%. والسبب في هذا التباين يعود بدرجة كبيرة إلى عدم وجود خارطة طريق متبعة في الجزائر بغرض تعزيز الشمول المالي.

كما يظهر من الجدول أيضا أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث في ملكية الحسابات في المؤسسات المالية وهي تتغير في نفس الاتجاه بالزيادة أو النقصان خلال سنوات الدراسة، وهي في المجموع أقل من المعدلات العالمية، 68.5% عام 2017 و 76,2% عام 2021، مما يظهر نقص الأدوات المالية التي تهدف إلى تشجيع التمويل الشامل والحصول على الائتمان من المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر، وإلى عدم امتلاك الأموال أو نقص مصادرها، بالإضافة إلى ضعف الثقة في المؤسسات المالية.

- **نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:**

يعتبر مؤشر القرض ذات أهمية لقياس مستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية، ويمثل الجدول التالي مدى اقتراض الأفراد البالغين (15سنة فما فوق).

الجدول رقم04: نسبة الأفراد الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية (فوق 15سنة).

البيان	الكل				إناث				ذكور			
السنوات	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
النسبة%	1.5	5.8	5	3.8	0.5	4.9	3.3	2.3	2.5	6.8	6.6	5.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:

databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion

الملاحظ من خلال بيانات الجدول السابق أن نسبة الأفراد البالغين أكبر من 15سنة الذين تم إقراضهم من المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر ضعيفة جدا، حيث لم تتعدى عتبة 06% في المجموع خلال سنوات الدراسة، وقد بلغت أعلى نسبة لها في عام 2014 عند نسبة 5.8% قبل أن تتراجع في سنتي 2017 و 2021 وتبلغ نحو 5% و 3.8% على

التوالي وهي أقل من المعدل العالمي 22.7% عام 2017 و 28.4% عام 2021. ويرجع هذا الانخفاض إلى تعقيد وصرامة شروط الحصول على القروض من البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

- **نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية:**

هذا المؤشر يقيس مدى قيام الأفراد البالغين 15سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية، وفيما يلي تطور نسبة الادخار للأفراد البالغين خلال الفترة 2011- 2021.

الجدول رقم 05: الادخار في البنوك والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (فوق 15سنة).

البيان	الكل				إناث				ذكور			
السنوات	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
النسبة%	4.3	13.8	11.4	16.1	3	5.7	8.4	13.7	5.7	21.9	14.4	18.3

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:

databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion

يتبين من خلال معطيات الجدول أن نسبة الادخار في البنوك التجارية والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين فوق من 15سنة في الجزائر عرفت تحسنا معتبرا خلال سنوات الدراسة، حيث ارتفعت من 4.3% سنة 2011 إلى 13.8% سنة 2014، قبل أن تعاود الانخفاض سنة 2017 وتسجل 11.4%، لتعرف سنة 2021 قفزة نوعية إلى نحو 16.1% وهي الأعلى خلال فترة الدراسة، ورغم ذلك فهي تبقى دون المعدل العالمي والذي بلغ نحو 29.4%.

ويرجع هذا الانخفاض في النسب لعدة أسباب منها ضعف الأجور والقدرة على الادخار، وارتفاع معدلات التضخم، وكذا الجانب العقائدي وتجنب الفوائد الربوية، كما يرجع سبب تفوق فئة الذكور على فئة الإناث وبفارق واسع إلى كون فئة الذكور هي الفئة الغالبة من العمالة في الجزائر.

- **نسبة الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ:**

يعبر هذا المؤشر عن مدى انتشار الفروع البنكية في الجزائر لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات 2005 إلى 2021.

الجدول رقم06: عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ للفترة 2005- 2021

السنوات	2005	2008	2011	2014	2017	2018	2019	2020	2021
العدد	4.72	5.24	5.18	5.21	5.22	5.24	5.25	5.25	5.26

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي:data.imf.org

نلاحظ من خلال الجدول 06 أن انتشار الفروع البنكية في الجزائر مستقر تماما خلال سنوات الدراسة عند نفس المعدل والذي قدر بنحو 05 فروع وذلك منذ 2008، فالجزائر لا تمتلك إلا حوالي 05 فروع لكل 100 ألف بالغ، أي أن هناك ضعف في انتشار في القطاع البنكي، وهو ما يعني ضعف في البنية التحتية البنكية في الجزائر، والذي لا يزال أقل من المعدلات العالمية، حيث بلغ المعدل في تركيا سنة 2021 نحو 12.68، وفي تونس نحو 22.28 و 33 فرع في فرنسا.

3.4. العوامل المساعدة على تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

يتحمل بنك الجزائر مسؤولية صياغة إستراتيجية تعزيز الشمول المالي باعتباره المخول على أعمال البنوك والمؤسسات المالية، إذ أن بنك الجزائر هو الذي يمنح الترخيص والاعتماد وهو الذي يتابع كل تطورات القطاع المالي ويحرص على سلامته واستقراره.

وتبرز أهمية وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي من خلال: (صندوق النقد العربي، 2023).

- ✓ صياغة الأهداف المستقبلية بدقة وفق إطار زمني وتوفير الإمكانيات اللازمة لتعزيز الشمول المالي.
- ✓ تبين مختلف المعوقات التي يمكن أن تحول دون عملية التنفيذ.
- ✓ إبراز نقاط القوة والضعف في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي.

- ✓ تحديد آليات وسبل تجاوز المعوقات والتحديات.
- ✓ تأطير وتوحيد الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة.
- ✓ إدارة وتنظيم العلاقة مع الأطراف المشاركة بشكل يسهل انجاز بناء إستراتيجية متكاملة.
- ✓ تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الاستراتيجي.

4.4.دور البنك المركزي في تحقيق الشمول المالي:

يؤكد بنك الجزائر من خلال التقارير للفترة 2019-2023 على ارتباط التوازنات الاقتصادية الكلية بالحسابات الخارجية، وحسب تقرير 2023الصادر سنة 2024 بقى النظام البنكي يتشكل من 28 بنكا ومؤسسة مالية، تقع مقراتها الاجتماعية في الجزائر العاصمة، والجدول التالي يقدم تطور إعداد فروعها خلال الفترة 2014- 2018 .

الجدول رقم 07: تطور الشبكة البنكية الجزائرية (عدد الوكالات) خلال (2019 -2023).

السنوات	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	المؤسسات المالية	المجموع
2019	1177	391	92	1660
2020	1188	390	96	1674
2021	1201	401	95	1697
2022	1225	399	96	1720
2023	1249	400	97	1746

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

الملاحظ من خلال الجدول أنه في سنة 2023 بلغ عدد وكالات البنوك العمومية 1249 وكالة مقابل 1177 وكالة سنة 2014، أما شبكة البنوك الخاصة فقد بلغت 400 وكالة سنة 2023 مقابل 391 وكالة سنة 2014، في حين بلغ عدد الوكالات للمؤسسات المالية 97 مع نهاية سنة 2023 وكالة بعدما كان 92 وكالة في سنة 2019، ومن هنا نلاحظ أن البنوك العمومية كانت هي المهيمنة على النظام البنكي الجزائري بالرغم من قلة عددها والذي بلغ 6 بنوك عمومية من أصل 28 بنكا ومؤسسة مالية.

الجدول رقم 08: تطور التعاملات باستخدام البطاقة البنكية خلال (2022-2023).

الوحدة: الحجم بآلاف عملية والقيمة بملايير الدينارات

السنوات	2022		2023		معدل النمو	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
الدفع باستخدام البطاقة	3,886	24,264	6,796	40,476	%74,89	%66,82
الدفع عبر محطات الدفع الالكتروني	2,154	18,578	3,329	27,959	%54,56	%50,50
الدفع عبر الانترنت	1,732	5,686	3,467	12,517	%100,19	%120,15

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2023

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هناك زيادة في عدد العمليات البنكية الالكترونية من خلال استخدام البطاقة البنكية بين سنتي 2022 و2023، مع تحقيق معدلات نمو معتبرة سواء في عدد العمليات أو قيمتها قدر بنحو 74,895% و 62,82% على التوالي. كما نلاحظ أيضا تحسن معتبر في حجم وقيمة عمليات الدفع عبر محطات الدفع الالكتروني وكذلك عبر الانترنت. خاصة مع تعلق بالدفع عبر الانترنت حيث نلاحظ زيادة في قيمة الدفع بنسبة جاوزت 100% من حيث الحجم و 120% من حيث القيمة.

وهذا راجع لزيادة استخدام البطاقة البنكية في الجزائر. ومن المتوقع أن يكون هناك تزايد مستمر خلال السنوات القادمة في ظل التوجه الرقمي للبلد وتعميم المعاملات الالكترونية في شتى القطاعات وهو ما يتجلى في زيادة الإقبال على الخدمات المالية الرقمية.

ويبين الجدول الموالي تطور حجم وقيمة العمليات عبر ناظم المقاصة الالكتروني خلال الفترة 2019 – 2023 بالجزائر

الجدول رقم 09: تطور نظام المقاصة الالكتروني 2019-2023.

السنوات	الحجم والقيمة	مجموع العمليات عبر المقاصةACTI	الصكوك	الأوراق التجارية	التحويلات	بطاقة الدفع الالكترونية
2019	الحجم (مليون عملية)	27,01	8,18	0,22	14,45	4,15
	المبالغ (مليار دج)	17950,76	15664,35	435,57	1179,58	52,32
2020	الحجم (مليون عملية)	34,629	7,144	0,172	14,361	12,920
	المبالغ (مليار دج)	11406,316	13685,722	311,425	1208,496	222,411
2021	الحجم (مليون عملية)	48,018	7,642	0,170	16,297	23,867
	المبالغ (مليار دج)	17980,117	15203,428	312,111	1375,465	427,758
2022	الحجم (مليون عملية)	54,928	7,742	0,160	17,805	29,173
	المبالغ (مليار دج)	20166,329	17165,394	316,711	1516,462	438,833
2023	الحجم (مليون عملية)	74,776	8,301	0,222	19,750	46,436
	المبالغ (مليار دج)	22958,531	19447,606	348,639	1701.015	592,803

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

الملاحظ من خلال بيانات الجدول رقم 09 أن حجم العمليات في نظام المقاصة الالكترونية عرف تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة، حيث تضاعف حوالي 3 مرات من حيث حجم المعاملات ما بين سنتي 2019 و2022، وبنسبة زيادة تقدر بحوالي 30% في نفس الفترة، وقد بلغ نحو 74,776 مليون عملية سنة 2023 أي زيادة بنحو 35,57% مقارنة بسنة 2022، أما من حيث المبالغة فقد تم تسجيل نمو يقدر بحوالي 11,64% عن سنة 2022. كما سجلت المعاملات من خلال البطاقات ارتفاعها المستمر خلال سنوات الدراسة، مسجلة نمو يقدر ب 58,9% سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، وهذا راجع إلى الجهود المبذولة من قبل تطوير نظام الدفع الآلي بين البنوك. ومنه فإن نظام المقاصة الالكتروني سجل تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخير نتيجة زيادة التعامل من خلال الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية، في ظل توجه البلاد نحو المعاملات الالكترونية وتشجيع وسائل الدفع الالكتروني.

والجدول الموالي يوضح تطور نظام الدفع الفوري خلال فترة 2019 – 2023

الجدول رقم 10: تطور نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة و المدفوعات المستعجلة (ARTS).

السنوات	عدد العمليات	قيمة العمليات (مليار دينار)	عدد الأيام	معدل النمو %	
				عدد العمليات	قيمة العمليات
2019	353455	95759,280	225	2,07-	5,77 -
2020	331672	89758,439	254	6,16-	6,27-
2021	363894	71090,145	255	9,72	20,80-
2022	396343	81929,140	252	8,92	15,25
2023	449686	100032,020	252	13,46	22,10

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

الملاحظ من خلال الجدول 10 أن نشاط ARTS عرف تحسنا مستمرا خلال سنوات الدراسة، وقد ارتفع عدد العمليات بشكل متذبذب ومتفاوتة ويعود السبب في هذا التذبذب إلى الانخفاض المسجل في عمليات السياسة النقدية التي تقلصت بحدة خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

5. خاتمة:

تم من خلال هذه الدراسة التطرق إلى واقع الشمول المالي في الجزائر، حيث بينت الدراسة إلى أن تعزيز الشمول المالي لا يكون إلا من خلال تطوير الخدمات البنكية الالكترونية، إذ أنه كان لزاما على البنوك الجزائرية الدخول إلى عالم التكنولوجيا المالية من خلال تفعيل العديد من الخدمات البنكية مما يجعل منها أكثر سهولة و أقل تكلفة، كما تم ملاحظة ارتفاع حجم العمليات والمبالغ في نظام التسوية الفورية للمبالغ الإجمالية للمبالغ الكبيرة ونظام المقاصة الالكترونية خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما يدل على مساهمة الخدمات البنكية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

ولتحسين الشمول المالي في الجزائر لابد على الحكومة تسهيل إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والحسابات البنكية من خلال التشجيع على الانتشار البنكي وفتح وكالات جديدة للتقرب أكثر من العملاء، واعتماد التكنولوجيا المالية وتوسيع استخدام أجهزة الصراف الآلي، مع إطلاق مبادرات للتوعية وتعريف الأفراد بالخدمات البنكية الالكترونية المتاحة وطرق الدفع الحديثة الممكنة.

1.5.نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج التالية:

- الشمول المالي هو إمكانية وصول الخدمات المالية و البنكية المتاحة إلى أكبر عدد من الأفراد و قطاع الأعمال بتكاليف معقولة ووقت مناسب لتحقيق التنمية.
- الخدمات البنكية الالكترونية تساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال زيادة التعامل بالبطاقة البنكية.
- غياب إستراتيجية وطنية واضحة قلل من مستوى استخدام الخدمات البنكية بالرغم من وجود كل الأسباب والمقومات لتحقيق الشمول المالي في الجزائر.
- انخفاض مستوى الثقة في البنوك والمؤسسات البنكية الجزائرية أدى لتراجع التعامل معها.

2.5.توصيات الدراسة: بناء على نتائج الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية.

- تطوير البنية التحتية والتقنية للنظام المالي الجزائري.
- توسيع الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر من خلال استخدام مختلف وسائل الدفع.
- سن القوانين والتشريعات التي من شأنها حماية المتعاملين مع البنوك و المؤسسات المالية من أجل تعزيز الثقة.
- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال الشمول المالي.
- التحكم في التقنيات الحديثة وخاصة التكنولوجيا لأنها تحتاج لثقافة معلومات وذلك من أجل تطوير و تحسين جودة الخدمات البنكية.

6. قائمة المراجع:

sadlakowski, & sobieraj. (n.d.). the development of the finteh industry in the visegrad group countries. *world scientific news*, p. 21.

the world bank.(nd.(2021) .(

احمد علماوي عمر بن موسى. (2020). الخدمات المصرفية الالكترونية بين التحديات و متطلبات النجاح. *مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية*، 447.

احمد علماوي عمر بن موسى. (2020). الخدمات المصرفية الالكترونية بين التحديات و متطلبات النجاح. *مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية*، 450.449.

احمد علماوي عمر بن موسى. (2020). الخدمات المصرفية الالكترونية بين التحديات و متطلبات النجاح. *مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية*، 447.

تهتان مراد بشراير عمران. (2016). اثر الخدمات المصرفية الالكترونية على تحسين جودة الخدمات بالمصارف دراسة حالة الوكالات العمومية و الخاصة بولاية البليدة. *معارف مجلة علمية محكمة*، 171.

حريري عبد الغني ديدوش هاجرة. (2022). واقع الخدمات المصرفية الالكترونية بالبنوك الجزائرية. *مجلة استراتجيات التحقيقات الاقتصادية و المالية*، 26,25.

حنين محمد بدر عجور ياسر عبد طه الشرفا. (2019). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء(دراسة حالة– البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة). 7.

رفاع توفيق عزاوي اسامة. (جوان، 2020). تعزيز الشمول المالي كالية في تحقيق الاستقرار المالي. *مجلة العلوم التجارية و التسيير*، صفحة 11.12.

رفيقة بن عيشوبة. (2018). صناعة التمويل الاسلامي و دورها في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الدول العربية. *ملة الاقتصاد و التنمية البشرية* ، 48.

سعدوني محمد، بوغرارة بومدين غربي ناصر صلاح الدين. (2021). سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية. *مجلة دفاتر*، صفحة 373.

سمية حراق ذهبية لطرش. (2020). واقع التكنلوجيا المالية في الدول العربية و اهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، صفحة 95.

صندوق النقد العربي. (2023). *متطلبات تبني استراتجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية*. ابوظبي: صندوق النقد العربي.

عائشة بلحرش، و خالد مسعد. (افريل، 2022). الشمول المالي و سبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا. *مجلة البشائر الاقتصادية*، صفحة 140.

فتيحة علالي عبد الغاني مولود. (2019). الابتكار في التكنلوجيا المالية كألية للرقمنة و مساهمتها في الحد من استخدام الورق. *مجلة الاقتصاد و البيئة*، صفحة 15.

محمد مجيد جواد، حيدر محمد الكريم مصطفى سلام عبد الرضا. (2020). دور التكنلوجيا المالية في تعزيز استراتجية الشمول المالي بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري و الخليج التجاري. *مجلة البحث العلمي*، صفحة 154.

محمد يونسي محمد امين زايخ. (2022). دور التكنلوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي–تجربة المملكة العربية السعودية–. *دفاتر البحوث العلمية*، صفحة 750.

وسيم الحداد، موسى شقير، و محمود نور. (2012). *الخدمات المصرفية الالكترونية*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

وسيم الحداد، و آخرون. (2012). *الخدمات المصرفية الالكترونية*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

يمينة قاسمي، و توفيق مزيان . (2022). دور و اهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة–دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر و الدول العربية–. *مجلة المنهل الاقتصادي*، صفحة 601.

يمينة قاسمي، و توفيق مزيان. (مارس، 2022). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة اقتصاد المال و الاعمال*، صفحة 145.146.